

سقوط رجل من الطابق الخامس أثناء إنشائه لغرفة من الصناديق الكرتونية

حماة - محمد أحمد خبازي

سقط رجل ثلاثيني من أعلى بناء سكني مؤلف من خمسة طوابق في جمعية التعليم العالي بحي غرب المشتل بمدينة حماة، ليل أول من أمس، فأثار صوت ارتطامه بالأرض انتباه سكان القيو فوجئوا بالرجل ممدداً على الأرض وغارقاً بدمه، فأسفوه إلى مشفى حماة الوطني وهو على قيد الحياة، إذ خفف من سقوطه عريشة منصوبة على قصب ما أدى إلى إصابته.

ولم يتعرف الجيران الذين تجسروا حول سيارة الإسعاف عليه، فصعدوا إلى سطح البناية ليجدوا في النقطة التي سقط منها، كيسين كبيرين مليئين ببقايا النفايات وقناني المياه الغازية الفارغة وصناديق كرتون. وأجريت له الإسعافات اللازمة في المشفى، لكنه توفي أثناء العمل الجراحي لكثرة النزف.

الطبيب الشرعي محمد العمر، أكد له «الوطن» أن الكشف على جثة الرجل بين أن سبب وفاته هو، تمزق أوعيته الداخلية نتيجة سقوطه المربع من أعلى البناء المذكور. وأوضح أنه شاهد على جثته التي حفظت في براد المشفى الوطني تشوهات قديمة في الرأس حصراً، ما ينبئ بتعرضه لحادث سير، وأن وضعه الصحي لم يكن طبيعياً.

وأكد خلو الجثة من أي آثار تعذيب أو ما شابه، مرجحاً سبب صعوده إلى سطح البناء كي ينشئ غرفة من الصناديق الكرتونية وما عثر عليه من توالف البيئة، ولكنه هوى.

رئيس مشفى حماة الوطني الدكتور سليم خلف، بين له «الوطن» أن المتوفى يدعى محمد بن عبد السلام شاكول، من مواليد أبو الظهور ١٩٨٢، مقم في حي نزلة الجزدان بحماة، وهو من ذوي الإعاقة، وله ثلاثة أشقاء لهم الوضع الصحي ذاته.



«الشعب» يقر قانوناً يسمح فيه للعسكريين المصابين بالاكتئاب على سيارة سياحية محلية الصنع

الغربي: لا أحد يعلم سبب ارتفاع سعر صرف الدولار لكن اللعبة كبيرة

الحكومة سوف تستورد الألبسة < نواب: مزاجية في تسعير محصول التبغ ويطالبون بتشكيل لجنة من المجلس

محمد منار حميجو

وافق مجلس الشعب على مشروع قانون تضمن بأنه يحق للجريح الاكتئاب على سيارة سياحية محلية الصنع مع تسهيلات من المصرف التجاري في منح القروض وتسديدها على أن يتم الاكتتاب لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

ونص القانون الذي أقره المجلس أمس أنه يتم الاكتتاب على السيارة لمدة واحدة خلال عشر سنوات من تاريخ الإصابة.

وأوضح القانون ما يقصد بالجريح وهو الذي أصيب بالحرب أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة للعمليات الحربية أو على أيدي عناصر إرهابية أو معادية.

وأشار القانون إلى أنه يجب أن تؤدي الإصابة للاستفادة من الاكتتاب من السيارة إلى عجز كلي أو جزئي نتيجة إحدى الإصابات وهي بتر طرف سفلي شامل للقدم على الأقل، شلل طرف سفلي واحد تام أو طرف علوي واحد تام أو إنقضاء إحدى المثلثين.

ولفت القانون إلى أنه تثبت حالة الجريح بقرار من مجلس التحقيق الصحي أو لجنة التحقيق الصحي مصدق وفق الأصول المحددة في قوانين المعاشات العسكرية النافذة وتضمن القانون أن يعفى الجريح من أحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم المترتبة على تسجيل السيارة بما فيها رسم الطابع ومن تسديد قيمة اللوحات ورخصة السير والتفتحات المترتبة على سند التملك وبديل الفحص الفني ووضع وفك الرهن.

وأكد القانون أنه يستفيد من أحكامه كل جريح تنطبق عليه أحكام القانون رقم ٤ الصادر في عام ١٩٨٦ ولم تنض ١٠ سنوات على إصابته بتاريخ تقديم طلب الاستفادة، مشيراً إلى أنه يستفيد من أحكامه أيضاً الجريح الذي حصل على موافقة وزارة الدفاع ولم يستورد السيارة خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ولفت القانون إلى أنه يصدر رئيس مجلس الوزراء التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون يحدد فيها على الأخص أصول الاكتتاب وشراء السيارة وطريقة تحديد أسعارها وكيفية منح القروض، مشيراً إلى إلغاء القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٨٦.

وكما أقر المجلس مشروع قانون تضمن إضافة إلى صندوق الضمان الصحي لمتقاعدي الجيش العسكريين المدنيين والاحتياطيين منهم مصابون بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة من المنصوص



بحركة التصحيح وتطويراً وتحديداً لأن الاستقرار يعني التغيير وموازاة العصر ومتطلباته وتلبية حاجاته. وتطرق العديد من النواب إلى مسألة تسويق محصول التبغ فأكد النائب عماد الأسد أن هناك مزاجية في تسعير هذا المحصول، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الأهالي تحدثوا معه في هذا الخصوص.

وأعرب النائب عماد الأسد عن استغرابه من هذه المزاجية ورغم تواصله مع المدير العام الذي استغرب من وجود مزاجية في التسعير، داعياً إلى حل هذا الموضوع. وطالب زميلته أسواق عباس بأن تشكل لجنة من مجلس الشعب لمعالجة موضوع تسويق محصول التبغ، مشيراً إلى أن هناك ابتزازاً يمارس على الفلاح وخصوصاً أنه يشكل هذا المحصول رافعة إستراتيجية إلى نهاية العام. ورأى النائب محمد الجفيلي أن وزارة الصناعة تقع في نفس المشاكل كل عام فيما يتعلق بموضوع تسويق التبغ وكانها تراوح مكانها، شديداً على حل هذه المشاكل.

التموين مع لجنة الموازنة

قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي: ضبطنا أسعار الأسواق نحو ٦٠ بالمئة مع

عليها في قانون المعاشات العسكرية أو على يد عصابة إرهابية أو عناصر معادية على أن تتراوح نسبة العجز ما بين ٤٠ إلى ٧٥ بالمئة.

وشمل القانون أيضاً العسكريين المتطوعين والاحتياطيين منهم المصابون بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة منها على أن تتراوح نسبتها أيضاً ما بين ٤٠ إلى ٧٥ بالمئة وفي حال رغبتهم بتسهيل أسهم فإن نسبة الاقتطاع من معاشهم ٢ بدلاً من ٣ بالمئة. وتضمن القانون أنه في حال كانت نسبة العجز أقل من ٤٠ بالمئة ولم يستحق العسكري المتطوع أو الاحتياطي أو المجند الراتب التقاعدي فإنه يتم علاجه عن هذه الإصابات وتقليلها فقط.

وفي بداية الجلسة أحيا المجلس ذكرى الحركة التصحيحية الحميدة فأكد رئيسه حمودة الصباغ أنه لو أن عهد التصحيح كان متعزلاً لما كانوا بحاجة إلى كل هذا الحشد الإرهابي التكفيري المدعوم بأعنى قوى العالم وأكثرها قدرة على القتل والتدمير.

وفي كلمة له أضاف الصباغ: اليوم يبحر قبطان سفينة التصحيح القائد بشار الأسد في محيط تلاطم أمواجه وتكادرت حباته ويمضي وانقاً إلى المستقبل مرتقباً

معاصر زيت على الطراز الأوروبي لتخفيض نسبة الأسيدي أقل من ١ بالمئة

ارتفاع سعر صرف الدولار الذي لا يعرف أحد أسبابه إلا أن اللعبة كبيرة والضغط الاقتصادي كبيرة، مؤكداً أن أسعار المعجنات هي التي ارتفعت بسبب ارتفاع سعر طن القمح المستورد من ٢٥٥ إلى ٢٥٥ ليرة.

وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب موازنة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. وخلال رده على أعضاء اللجنة أوضح الغربي أن ارتفاع سعر القمح أدى إلى ارتفاع سعر كيلو الطحين، متوقفاً أن تعود الأسعار إلى ارتفاعها خلال ١٥ يوماً، مؤكداً أنه يتم طحن نحو ٦ آلاف طن من القمح يومياً والوضع ليس بذلك السوء الذي يتخيله البعض.

وعما يتعلق بموضوع مبرر تصيب كشف الغربي أنه تم تصدير نحو ١٧ ألف طن من الفواكه والخضراوات عبر ١٨٠٠ شاحنة، التي قفزت أسعارها في المنطقة الجنوبية إلى ١٠٠ ليرة وفي درعا إلى ٢٠٠ ليرة بسبب فتح هذا المعبر، معلناً عن ١٠ آلاف رطله خبز تتم خسارتها يومياً.

وأضاف الغربي: في الأردن سعر رطله الخبز ٣٠٠ ليرة على حين سعرها في سورية ٥٠ ليرة، كاشفاً عن صدور قرار تضمن تصدير فقط الحمضيات عبر المعابر الحدودية على حين يمنع تصدير المواد الأخرى.

مدير اتصالات حلب له «الوطن»: تركيب ٢٦ ألف خط هاتفي في المحافظة منذ بداية العام

قصي أحمد المحمد

كشف مدير فرع اتصالات محافظة حلب مصطفى مصري له «الوطن» عن تركيب ٢٦١٠٠ خط هاتفي في محافظة حلب منذ بداية ٢٠١٨ حتى تاريخه، إضافة إلى تركيب ٢٥٧٦٨ بوابة إنترنت أيضاً. وأوضح مصري أن هذه الخطوط موزعة على مراكز اتصالات محافظة حلب التي تعمل وهي ١٨ مركزاً هاتفياً، نصفها في المدينة وهي مراكز اتصالات الجميلية والسليمانية والاتحاد السكني، حلب الجديدة وبارون والحمدانية والشهباء والانصاري والاشرفية، مشيراً إلى وجود ٩ مراكز أخرى في الريف وهي في مناطق السفيرة، تل حاصل، نبل، الواحة، مسكنة، مسكنة شرق، ولقت مدير اتصالات حلب إلى أن عدد وحدات النفاذ التي تم تركيبها في المحافظة حتى تاريخه ١٣ وحدة نقاذ ضوئية موزعة في مناطق مطار حلب الدولي، حي النيرب ومنطقة الواحة والمدينة الصناعية الشيخ نجار، أما بالنسبة لعدد المحطات اللاسلكية هي في منطقتي الشيخ زيات، وحلب الجديدة.

وفيما يخص تأمين الخدمات الهاتفية في المناطق الحرة، قال مصري: «تعمل الشركة ممثلة بفرع اتصالات حلب على تخديم كافة المناطق بحلول إسعافية كتقديم خدمة الهاتف اللاسلكي «wcd-ma» حيث يتم تأمين الخدمة عن طريق محطات الشبكات زيات ومركز اتصالات حلب الجديدة كحل إسعاف للعديد من المناطق في محافظة حلب، حيث بلغ عدد الخطوط المنقذة ٢٠٩٥ رقماً قفياً. لافتاً إلى أنه يتم ربط بعض مناطق المراكز التي خرجت عن الخدمة كالراموسة، خان الوزير، ضاحية الأسد والانصاري من المراكز المجاورة عبر كوابل نحاسية. موضحاً أن الشركة أعادت تأهيل عدّة مراكز متضررة من المحافظة وهي مركز هاتفي الأنصاري ومراكز عدّة في الريف الشرقي وهي خفسة، مسكنة، مسكنة شرق، دبسي عفتان، كويرس، بالإضافة إلى تزويد المدينة الصناعية في الشيخ نجار بست وحدات نقاذ ضوئية. ومنها إلى أن الخدمة السورية للاتصالات فرع حلب يعمل على تخديم كافة المناطق الحرة في المدينة بالتتابع نظراً لحجم التخريب الكبير جداً

من تدمير وسرقة مراكز الاتصالات والتجهيزات الفنية والكابلات النحاسية والبني التحتية. وفيما يتعلق في خدمة الفايبر نت fttb قال مصري: «لم تتوفر هذه الخدمة بعد في مدينة حلب»، أما بالنسبة لخدمة التلفاز عبر خدمة الإنترنت iptv أشار مدير الاتصالات إلى عدد مشتركين هذه الخدمة والبالغ ١٨٣ مشتركاً موزعاً على باقات عدّة وهي برونزي، ذهبي، ميني، عاتلي، رياضي.

إلا أن المناطق المحررة من مدينة حلب الشرقية حسب السكان المحليين، إلى الآن تبقى بعيدة عن خدمات الاتصالات وخاصة في مجال إعادة تركيب الخطوط الهاتفية والإنترنت على الرغم من تحركها منذ أكثر من عامين، إذ يوجد فيها الكثير من المؤسسات الحكومية وخاصة المدارس التي تعمل حالياً، بالإضافة إلى المئات من الأسر التي تقطن فيها حالياً، وزيادة النشاط التجاري فيها الذي بدأ بالعودة تدريجياً، وهي بأمس الحاجة إلى عودة المؤسسات الخدمية وخاصة الاتصالات والإنترنت لها كون مواطنيها عانوا سنوات حرب شاقة.

مخططات تنظيمية تكتسح منازل مرخصة في السويداء

السويداء - عبير صيمومة

بيدو أن المخطط التنظيمي لمدينة السويداء الصادر في عام ٢٠٠٦ لم يأخذ بعين الاعتبار الكتل البنائية والبيوت السكنية التي بادت واقعاً مفروضاً في منطقة السويداء الشرقية ١/٨ وتحديداً في منطقة الكوم في العقار ٢٦٦٧

جاء قيام معدي المخطط التنظيمي بلحظ طريق بعرض يتجاوز ٢٠ متراً بين تلك البيوت السكنية، الذي يؤدي تنفيذها إلى اكتساح عدد من المنازل.

وأكد الأهالي المتضررون له «الوطن» تقديمهم العديد من الاعتراضات إلى مجلس مدينة السويداء للتقليل من عرض الطريق، إلا أن أحداً من اللجان لم يستجيب لمطالبهم حتى الخلفه، مشيرين إلى أنهم قاموا بتشييد منازلهم منذ عام ١٩٩٩ برخص قانونية وكانت الطرق الفرعية المخدمة للمنطقة لا يتجاوز عرضها ستة الأمتار، وهي كافية لتخديم المنطقة ولا حاجة لتعريض الطريق، فضلاً عن لحظ المخطط لعشرات الدونومات الواقعة في تلك العقارات كمرافق خدمية سلكت ضرراً في منازلهم في حال تنفيذها وتجبرهم على هدم بعضها متناشدين مجلس مدينة

السويداء واللجنة الإقليمية بضرورة الكشف الحسي على واقع منازلهم التي يتعذر عليهم إخلاؤها أو هدمها والتخلي عنها في ظل الظروف الاقتصادية الخائقة وفورة العقارات التي تشهدها المدينة.

بدورها أكدت دائرة التخطيط العمراني في مجلس المدينة أن المجلس قام بالإعلان عن التعديلات الطارئة على المخطط التنظيمي خلال عام ٢٠١٢ كما جرى الإعلان وبشكل استثنائي عن المخطط التنظيمي العام لمدينة السويداء عام ٢٠١٥ بهدف رفع الضرر قدر الإمكان عن المواطنين وعقاراتهم والأبنية المشيدة عليها وتجنب اكتساح الأبنية القائمة وخاصة ما هو مرخص منها ترحيماً قديماً قبل صدور المخطط التنظيمي وجرى دراسة جميع قضايا المواطنين ممن تقدموا بشكواهم للمجلس في وقتها.

وأكد رئيس مجلس مدينة السويداء بشار الأشقر فتح باب الاعتراضات الاستثنائية حالياً وعلى المتضررين تقديم طلبات اعتراض على المخطط التنظيمي لدى مجلس مدينة السويداء موضحاً أن المجلس سيقوم بتحويل جميع الاعتراضات إلى اللجنة الإقليمية في الخدمات الفنية ل تتم دراستها وإذا كان هناك حق لهؤلاء فسيجعلون عليه.